إيران: لسنا كوريا الشمالية لنقبل دعوة ترامب للحوار

أسر ضحايا أحداث 11 سبتمبر تسعى إلى الحجز على أصول إيرانية في بريطانيا

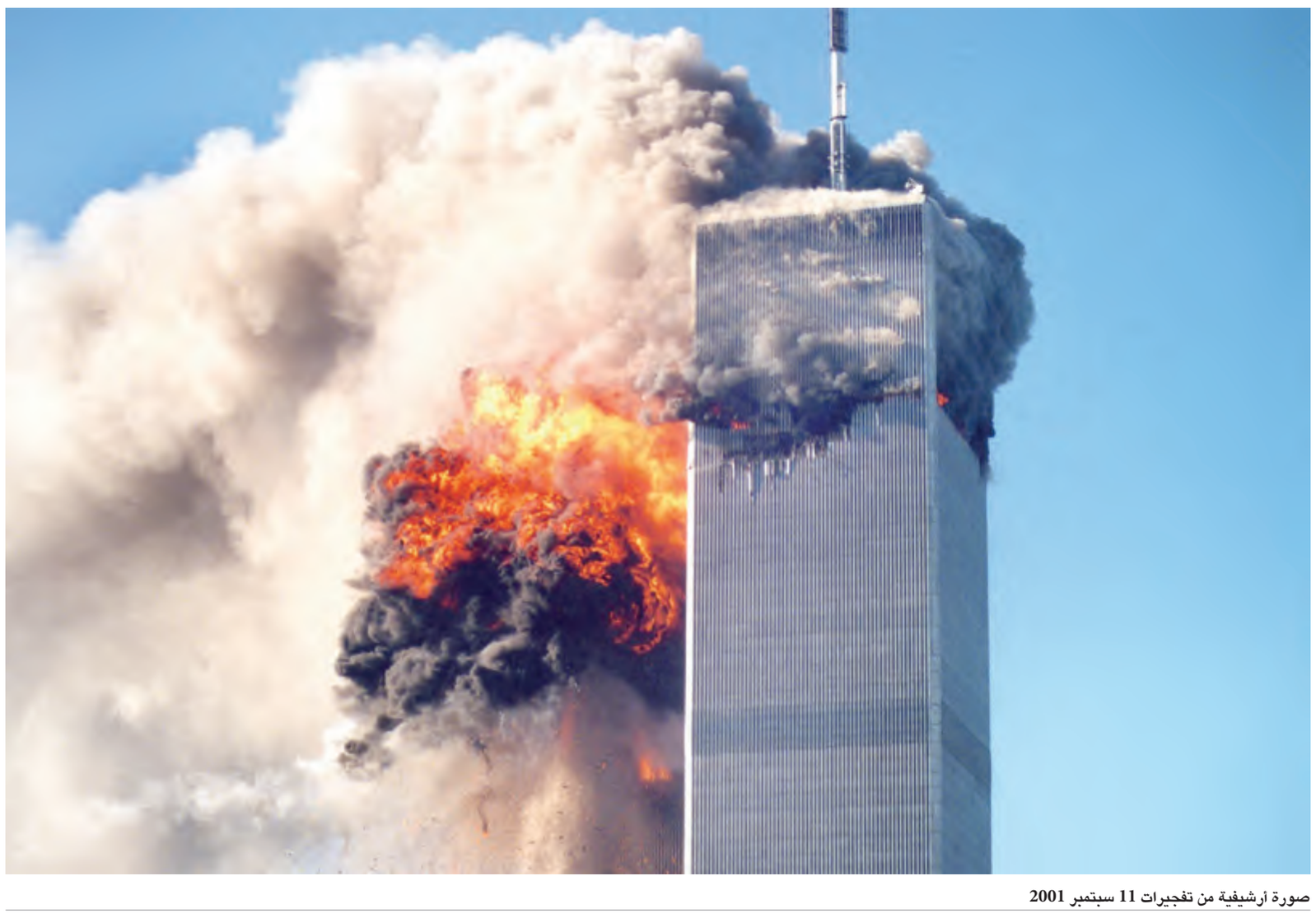
صورة أرشيفية من تفجيرات 11 سبتمبر 2001

فتحت محكمة إنجليزية الباب للنظر في إمكانية السماح لأقارب بعض القتلى في أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة بالمطالبة بأصول إيرانية في بريطانيا.

ويريد أقارب الضحايا من المحكمة الانجليزية العليا تنفيذ قرار أصدرته محكمة أميركية توصلت إلى وجود أدلة تبين أن إيران قدمت «دعماً مادياً وموارد لتنظيم القاعدة لتنفيذ أعمال إرهابية».

وتنظيم القاعدة هو الذي نفذ هجمات 11 سبتمبر.

وكانت المحكمة الأميركية في نيويورك قد أمرت بتعويضات لأصحاب دعوى قضائية تتجاوز قيمتها 7 مليارات دولار.

وإذا وافقت المحكمة الإنجليزية على تنفيذ الحكم الأميركي فقد يفتح ذلك السبيل أمام تجميد أصول إيرانية في إنجلترا وويلز أو مصادرتها.

ومن الأصول الإيرانية في إنجلترا مبنى في وسط لندن وأرصدة مالية محفوظة لدى وحدتين تابعتين لبنوك مملوكة للدولة.

وقد يزيد ذلك من مشاكل طهران في وقت تحاول فيه تحاشي السقوط في براثن أزمة مالية.

وأزاح القرار الذي أصدره قاض بالمحكمة العليا في الثامن من يونيو الماضي عقبة كانت تحول دون تنفيذ ذلك.

ويشترط القانون أن تتولى وزارة الخارجية البريطانية رسمياً تقديم الأوراق القانونية لوزارة الشؤون الخارجية في إيران قبل إمكان السير في إجراءات التنفيذ.

ونسبت مراسلات رسمية لوزارة الخارجية إلى مسؤول بريطاني قوله، إن من الصعب في العادة تسليم وثائق للوزارة الإيرانية. وامتنع مسؤول بوزارة الخارجية البريطانية عن التعقيب.

وقرر القاضي أن من الممكن الاكتفاء بمحاولة إخطار الجانب الإيراني بوسائل أخرى مثل البريد الإلكتروني أو البريد العادي.

وكان ذلك القرار هو الذي أطلق العملية.

وقالت المحامية ناتاشا هاريسون، الشريكة بمكتب «بويز شيلر فلكسنر» في لندن، إن أصحاب الدعوى سيطلبون الآن من قاض بالمحكمة العليا في الشهور القليلة المقبلة النظر في إمكانية إدراج الحكم الصادر في نيويورك كحكم قابل للتطبيق في القانون الإنجليزي.

وأضافت أن من الممكن حينها تطبيق الحكم الأمر الذي سيؤدي إلى تجميد أصول أو مصادرتها.

وقال مسؤول إيراني: «إيران ستأخذ كل التدابير اللازمة لمنع حدوث ذلك».

وأكد مسؤول بوزارة الخارجية الإيرانية، أن الحكم الصادر في يونيو «ملفق» وله «دوافع سياسية».

وأضاف: «تهدف مثل تلك الادعاءات على إيران إلى صرف الأنظار عن دول المنطقة المتورطة في هجمات 11 سبتمبر. نحن ضحية للإرهاب وحاربنا الإرهاب على الدوام».

وكان أصحاب الدعوى بدأوا حملتهم لمحاولة تطبيق الحكم الصادر في نيويورك في إنجلترا في العام 2015. وسبق لهم أن حصلوا على حكم قضائي في لوكسمبورغ قضى بتجميد أرصدة إيرانية قدرها 1.6 مليار دولار. وطعنت إيران في تلك المطالب أيضاً. وقال لي وولوسكي وهو شريك آخر في شركة المحاماة «بويز شيلر فلكسنر»، إن أصحاب الدعوى ينوون مطاردة الأصول الإيرانية «في أي مكان في العالم توجد فيه من أجل تنفيذ تلك الأحكام».

وتابع: «ونتوقع أن تسمح محاكم أجنبية بتنفيذ الأحكام الأميركية النهائية السارية إذا ما كانت ترغب في معاملتها بالمثل في المحاكم الأميركية».

وامتنع الفريق القانوني لأصحاب الدعوى عن التعليق على الأصول الإيرانية التي قد يستهدفها في بريطانيا.

من جهة أخرى، قال قائد الحرس الثوري الايراني محمد جعفري أمس الاربعاء ان ايران ليست كوريا الشمالية لتقبل دعوة الرئيس الاميركي دونالد ترامب الى الحوار.

واضاف جعفري في بيان له ان اي لقاء بين مسؤولين ايرانيين والولايات المتحدة لن يحدث مؤكدا ان «الشعب الايراني لن يسمح أبدا لمسؤوليه بالتفاوض معكم».

وذكر ان «ايران وشعبها لا يمكن تهديدهم وهم يقفون متحدين ومتلاحمين بوجه كل اشكال التهديد والضغوط الخارجية».

وكان الرئيس الاميركي دونالد ترامب اعلن قبل يومين في مؤتمر صحفي في البيت الابيض استعداده للقاء المسؤولين الايرانيين في أي وقت ومن دون شروط مسبقة.

ورفض وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف في تغريدة مساء الثلاثاء التصريحات الاخيرة للرئيس الاميركي دونالد ترامب، مؤكدا ان «التهديدات والعقوبات واساليب العلاقات العامة» الاميركية «لن تجدي».

وكان ترامب اكد الاثنين انه منفتح على مفاوضات مع القادة الايرانيين «في اي وقت». وكرر موقفه الثلاثاء بالقول «لديّ شعور بأنهم سيتحدثون إلينا في وقت قريب جدا...».

وردا على عرض ترامب المفاجئ اجراء محادثات بدون شروط مسبقة، قال ظريف ان «ايران والولايات المتحدة اجرتا محادثات لسنتين».

واضاف «توصلنا مع الاتحاد الاوروبي/الدول الثلاث الكبرى في الاتحاد+روسيا+الصين الى اتفاق فريد متعدد الاطراف (الاتفاق النووي). كان يعمل ولا يمكن للولايات المتحدة ان تلوم الا نفسها لانسحابها منه ومغادرتها الطاولة».

واكد وزير الخارجية الايراني ان «التهديدات والعقوبات واساليب العلاقات العامة لن تجدي». واضاف «جربوا الاحترام للايرانيين وللالتزامات الدولية».

المعارضة تعلن فوزها بالانتخابات الرئاسية في زيمبابوي

الحزب الحاكم في زيمبابوي يفوز بالأغلبية المطلقة من مقاعد الجمعية الوطنية

أنصار المعارضة في زيمبابوي يحتلفون بفوزهم في الانتخابات الرئاسية

اعلنت المعارضة في زيمبابوي الثلاثاء فوز مرشحها نيلسون شاميسا من الدورة الاولى في الانتخابات الرئاسية في مواجهة الرئيس المنتهية ولايته ايمرسون منانغاوا، ما اثار استياء الحكومة التي هددت بتوقيف من يعلنون نتائج مع استمرار عمليات الفرز.

وتوجه سكان زيمبابوي الاثنين باعداد كبيرة وبهدوء الى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيسهم اضافة الى النواب واعضاء المجلس البلدي في اول استحقاق انتخابي منذ سقوط روبرت موغابي في نوفمبر بعد 37 عاما في الحكم.

ولم تنتظر المعارضة اعلان النتائج الرسمية واكدت فوزها.

وقال المسؤول في حركة التغيير الديموقراطي تنداي بيتي ان «النتائج تظهر بما لا يقبل الشك اننا ربحنا الانتخابات وان الرئيس المقبل لزيمبابوي هو نيلسون شاميسا»، موضحا انه يستند الى معلومات مندوبي الحزب. لكن الرئيس المنتهية ولايته الذي خلف روبرت موغابي ابدى ايضا ثقته بالفوز.

وكتب منانغاوا على حسابه على تويتر ان «المعلومات التي تم الحصول عليها ميدانيا ايجابية جدا». واضاف «ننتظر بفارغ الصبر النتائج بموجب الدستور»، معبرا عن سروره «بنسبة المشاركة المرتفعة».

ويبدو ان تهديد مسؤول معارض بكشف تفاصيل «هذه النتائج» اثار استياء وزير الداخلية اوبير مبوفو الذي ابدى استعداده ل»سجن» من يحاولون اعطاء ارقام.

وقال «انا واثق بان لا احد يريد التسبب باغضاب القانون».

من جهته، قالت اللجنة الانتخابية ان النتائج لن تعرف قبل الجمعة او السبت. وفي حال لم يحصل اي مرشح على الغالبية المطلقة ستجري دورة ثانية في الثامن من سبتمبر.

ويثير تاخير اللجنة في اعلان النتائج قلق المعارضة التي كانت نددت طوال الحملة ب»انحياز» اللجنة وافتقارها الى الشفافية.

وقال تنداي بيتي «هناك تاخير متعمد في اعلان النتائج. وهذا التاخير مرفوض بالكامل».

في هذا الوقت، احتفل انصار المعارضة امام مقر حركة التغيير الديموقراطي بالفوز ورفعوا لافتات كتب عليها «صوتوا لنيلسون شاميسا» فيما كان شرطيون مزودون خراطيم مياه يجولون على مقربة من المكان.

ولم يسجل وقوع اي حادث منذ انتهاء عملية الاقتراع التي جرت بهدوء بخلاف ما كان يحصل في الانتخابات في عهد موغابي.

لكن المعارضة على سلاحها بعدما واجهت في العقود الاخيرة تزويرا انتخابيا واعمال عنف.

وكان الرئيس المنتهية ولايته وعد بانتخابات حرة وشفافة ودعا للمرة الاولى في 16 عاما مراقبين غربيين.

ويرفع الاتحاد الاوروبي الاربعاء تقريره الاول في شان العملية الانتخابية. واكدت اللجنة الانتخابية ان اي تزوير لم يشب عملية الاقتراع، وقالت رئيستها بريسيلا شيغومبا الثلاثاء «لن نسرق خيار» الناخبين.

وقالت تريسي كوبارا التاجرة البالغة من العمر 26 عاما «من المستبعد ان يقبل حزب زانو–الجبهة الوطنية بفوز حركة التغيير الديموقراطي». واضافت «نعرف ان اشخاصا سيقتلون في الارياف كما حدث في الماضي».

وتابعت ان «حركة التغيير الديموقراطي لن تقبل» اذا هزمت ايضا، لكنها توقعت ان «ينزل الناس الى الشوارع بالتأكيد لانهم يتطلعون الى التغيير».

واورد مركز «بي ام آي ريسك كونسالتنسي» الذي مقره في لندن ان الهزيمة المحتملة للحزب الحكومي قد تؤدي «الى تدخل للجيش لتأمين السلطة». وفاز الحزب الحاكم في زيمبابوي منذ 1980، بالأغلبية المطلقة من مقاعد الجمعية الوطنية في الانتخابات التشريعية التي جرت الإثنين وكانت الأولى منذ سقوط الرئيس روبرت موغابي، حسب نتائج رسمية أعلنت الأربعاء. وقالت المجموعة العامة للاعلام «زد بي سي»، نقلا عن نتائج للجنة الانتخابية إنه من 153 دائرة تم جمع نتائجها «حصل الاتحاد الوطني الإفريقي لزيمبابوي–الجبهة الوطنية (زانو–الجبهة الوطنية) على 110 مقاعد وحركة التغيير الديموقراطي على 41 مقعدا».

مقتل أربعة عسكريين على الأقل وثمانية مهاجمين جهاديين في وسط مالي

أعلنت مصادر عسكرية وادارية مالية مقتل اربعة عسكريين ماليين على الاقل وثمانية مسلحين يعتقد انهم جهاديون الثلاثاء في كمين تعرضت له بعثة لضمان امن العمليات الانتخابية في وسط البلاد.

وقال مصدر عسكري ان الحصيلة يمكن ان ترتفع لان «آليتين للجيش المالي وركابها لم يعثر عليهم بعد».

ووقع الكمين في منطقة سيغو بوسط مالي حيث حصلت معظم الحوادث خلال الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية التي أجريت الاحد.

وقال مصدر عسكري مالي ان العسكريين المكلفين ضمان امن العمليات خلال الدورة الانتخابية تعرضوا لهجوم «على محور يؤدي الى بلدة نامبالا».

وذكر مصدر عسكري آخر «انه هجوم معقد. الارهابيون نصبوا الكمين ثم اطلقوا النار على القافلة التي دافعت عن نفسها. قتل ثمانية ارهابيين».

واكد اداري في نامبالا ان الهجوم على القافلة ادى الى مقتل «عدد من العسكريين الماليين».

وقالت حكومة باماكو انه تعذر اجراء التصويت في اكثر من 700 من اصل نحو 23 الف مركز اقتراع يقع 600 منها في منطقة موبتي (وسط).

ولم تعرف نتائج الدورة الاولى من الانتخابات التي شارك فيها 24 مرشحا. وينص القانون الانتخابي على اعلان نتائج الاقتراع الجمعة على ابعد حد.

أفغانستان: الانتخابات الرئاسية في أبريل

أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات في أفغانستان، أمس الأربعاء، أنه «سيتم إجراء الانتخابات الرئاسية في أبريل القادم، أي بعد ستة أشهر من انتخابات البرلمان ومجالس الأقاليم».

وفي مؤتمر صحفي متلفز، اعتبر المتحدث باسم المفوضية حفيظ الله هاشمي، أن «الأمن والتمويل وكذلك الإطار الزمني القصير بين الانتخابات يشكل أكبر التحديات لهذه الانتخابات».

ووفق بيانات نشرها المفتش العام المختص بعمليات إعادة إعمار أفغانستان، فإن «56 منطقة، تمثل نحو 14% من إجمالي أكثر من 400 منطقة في البلاد، تسيطر عليها طالبان بصورة كاملة، بينما يجري القتال على 30% أخرى.

ومن المقرر إجراء انتخابات البرلمان ومجالس الأقاليم التي طال تأجيلها في العشرين من أكتوبر.

وكان يتعين إجراء الانتخابات البرلمانية في 2015، ولكن جرى تأجيلها في أعقاب انتخابات رئاسية جرت في 2014 وينظر إليها على أنها كانت معيبة بشكل خطير، فضلاً عن تزايد التهديدات الأمنية واستمرار الخلافات بشأن الإصلاحات الانتخابية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الحالية برئاسة الرئيس أشرف غاني، الذي قد يقرر الترشح مجددا، تعد هشة من الناحية السياسية.

ووفقا لبيانات المفوضية، فإن هناك نحو 8ر9 مليون شخص سجلوا للإدلاء بأصواتهم.